

## الخاتمة

بعد هذه الجولة في كتب الفقه الإسلامي وقواعد الفقه وأصوله، وبعد هذا الاستقراء والتتبع للضوابط الفقهية وتطبيقاتها يتلخص عندي من النتائج والتوصيات ما يلي:

١- إن المصنفات الفقهية قد حوت طائفة كبيرة من القواعد والضوابط ، والأحكام الشرعية التي تتصف بالتجرد والعموم، وذكرت شروطاً وأقساماً تتعلق بأحكام المبيع في الشريعة الإسلامية وقد ذكرت طائفة كبيرة منها في هذا البحث.

٢- إن هذه الضوابط الفقهية بحاجة إلى فهم عميق ، ببيان معانيها ، والوصول إلى مصادر تكوينها وأدلتها، ومن ثم التخريج عليها، حيث تصلح أن تكون من أدلة شرعية، كما أثبت ذلك بالأدلة في الفصل التمهيدي.

٣- إن دراسة الضوابط الفقهية في موضوع معين تؤدي إلى تكوين تصور كلي واضح عن ذلك الموضوع انطلاقاً من قواعده، وتؤدي إلى فهم أعمق، وتصور أشمل، وتعبير أدق لذلك الموضوع.

٤- إننا بحاجة إلى بذل جهد كبير جداً في موضوع " ضبط الفقه " ، أي استخراج واستنباط واستقراء الضوابط، فإننا في تراثنا الفقهي العظيم قواعد كثيرة منتشرة ومبعثرة بحاجة إلى تجميع وتنظيم وترتيب وتأصيل. وهذا أمر مهم، من أجل الانتقال من الفروع الفقهية إلى الأصول الكلية، ومن الجزئيات إلى الكليات، ومن التراث الفقهي بكل محتوياته إلى مرحلة الضبط الفقهي.

٥- إن جمع الضوابط الفقهية ينطوي على فائدة، وتكمل هذه الفائدة بدراسة هذه القواعد والترجيح بينها، من أجل معرفة القاعدة الراجحة بناءً على أدلة الشرع. حتى يقوم الفقيه بتخريج الفروع عليها.

٦- إنني أرى - عند تدريس مواضيع الفقه المختلفة - الانطلاق من قواعدها وأصولها، لا التركيز على الفروع، خاصة التي وجدت في زمن بُني على أعراف معينة. ومن أمثلة ذلك دراسة القواعد والأصول لموضوع المبيع من أجل إعطاء تصور كلي واضح عنه انطلاقاً من قواعده.

٧- إنني أقترح على كليات الشريعة توجيه طلبة الدراسات العليا في مراحل الماجستير والدكتوراه إلى دراسة الضوابط الفقهية في مواضيع فقهية محددة ، كالعبادات، والبيوع، والنكاح ، والقضاء ، والحرب والسلام، ونحوها. حيث تشكل هذه الدراسات الفقهية صياغة جديدة للفقه تناسب العصر الذي نعيش فيه ، إذ إن كثيراً من الفروع الفقهية والمسائل الشرعية كانت وليده عصرها ولا تناسب عصرنا. فمثلاً: ذكرت المصنفات الفقهية مئات الصفحات عن عيوب العبيد والجواري، وهي تتحدث عن عيوب المبيعات ، وهذه مسائل نادرة الوجود في عصرنا.

٨- تستجد مسائل فقهية معاصرة تقتضيها معاملات الناس وأعرافهم ، وتأثيرها بالاقتصاد العالمي، وتوسع دائرة التجارة العالمية، وهذه يُلقى على عاتق الباحثين مسؤولية كبيرة في خدمة هذه القضايا عن طريق الضوابط الفقهية والقانونية التي تمثل اتجاه الشارع الحكيم وكذلك بناء المواد القانونية التي تمثل أحكاماً فقهية ؛ للحكم بما بين الناس.

ويستفيد حملة العلم الشرعي وغيرهم من هذه القواعد في تخريج الفروع على الأصول.

٩- من خلال تجربتي في هذه الدراسة فإن الذي يتصدر للضبط الفقهي يجب أن يلم بمئات المسائل الفرعية الموجودة في المصنفات الفقهية، وما استجد من فروع معاصرة كثيرة، من أجل صياغة وتكوين الضوابط ، والدلالة على كليتها.

١٠- إن محاوره العلماء ، وعرض بضاعة الباحث عليهم واستمزاج آرائهم في حيثيات البحث، واستشارتهم في صياغة الضوابط ، وفي مدى استقرارها وثبوتها عند العلماء ، وفي مدى اطرادها على الفروع ، كل ذلك يثري الموضوع ويعطيه زخماً ودقةً، ويوجد راحة نفسية عند الباحث فيما يكتب.